العمالة الوطنية فى الصناعة القطرية

د٠ نظام عبد الكريم
أستاذ الجغرافيا المساعد
جامعة قطر

تمهيـــــد :

تهدف التنمية الصناعية إلى تحقيق أهداف متنوعة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعلمي والجغرافي والبيئي ٠ وتتميز هذه الأهداف بأنها متشابكة ومترابطة ، أو بمعنى أنها تتأثر وتؤثر ، وتأخذ وتعطي ، وأنها سبب ونتيجة ٠

ومن ضمن أهم هذه الأهداف ، خلق فرص عمل للمواطنين ، فكلما استطاعت الصناعة في المجتمع أن توفر فرصاً للعمل ، كانت أكثر التصاقاً بالواقع المحلي ومحققة لأكثر أهداف المجتمع ٠

ولا تغفل أية استراتيجية للتنمية الصناعية عن هذا الهدف المنشود سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو القومي أو المحلي ، فتضع الدول ضمن أهداف التنمية الصناعية ، هدف توفير فرص العمل لأبنائها ، وقوة العمل المواطنة بها ، وبالتالي يمكن أن يطلق على الصناعة أنها قد استوطنت وأصبحت ركيزة أساسية في النهضة المجتمعية ومؤثرة على النطاقات والقطاعات المختلفة بايجابية ٠

وأنه كلما نضجت الصناعة أو تنوعت أتيحت الفرصة بشكل أكبر للمواطنين للعمل فيها ، لذلك نجد أن نسبة العاملين في الصناعة في دول مثل سنغافورة أو هونج كونج تصل إلى حوالي ٣٦٪ و ٣٧٪ على التوالي من إجمالي قوة العمل ، وتحويل هذه النسب إلى أحجام يعني ملايين فرص العمل ، أي تحقيق استقرار أسري ومستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع يمثلون بأقل تقدير ثلاثة أضعاف عدد العاملين في الصناعة ٠

مقدمـــــة :

توجهت دولة قطر نحو التنمية الصناعية كاستراتيجية قومية نحو نمو اقتصادي مستمر ، لتحقيق هدفين رئيسيين هما : الأول : تنويع مصادر الدخل بتنويع للأنشطة الممارسة في المجتمع والانتقال من أحادية الانتاج إلى تنوع الانتاج · والهدف الثاني : هو استغلال أمثل للموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع والمتمثلة بالدرجة الأولى في موردي البترول والغاز الطبيعي واللذين يعرف عنهما أنهما موردان ناضبان ، بقصد اطالة أمدهما وتحقيق أكبر قيمة لهما عن طريق تصنيعهما واستغلال أمثل لكل جزء منهما ·

واستطاعت قطر خلال الثلاثين سنة الماضية من عمر التنمية الصناعية فيها أن تحقق مجموعة من الايجابيات من بينها : ظهور النشاط الصناعي على الساحة كقطاع حيوي ومهم ، وزيادة المنشآت الصناعية في المستوى الحكومي والمختلط والخاص ، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي حتى وصلت إلى حوالي ١٥٪ في سنة ١٩٩٤م من الناتج الاجمالي المحلي ، كثالث دولة خليجية بعد البحرين والكويت ·

واستطاعت في نفس الوقت أن تخلق فرص عمل لا بأس بها وصل عددها إلى حوالي ٢٤ ألف فرصة عمل في ١٩٩٧م ، وأن نمو الصادرات الصناعية قد تحقق بتصدير منتجات صناعية من انتاجها إلى عشرات الدول في العالم ، كما أن الصناعة أثرت على تطوير قطاعات اقتصادية أخرى كقطاع التجارة الخارجية وقطاع النقل وقطاع الخدمات وحتى القطاع التعليمي من حيث تنوعه · كما عملت الصناعة على تطوير المناطق العمرانية وإعادة توزيع السكان في مناطق الدولة المختلفة كما هو الحال في مدينة مسيعيد الصناعية ورأس لفان ومنطقة الدوحة الصناعية وغيرها ، وتأثير ذلك على تطوير حركة العمران في المناطق المجاورة لها ·

هدف الدراسة ومنهجيتها :

تهدف الدراسة إلى بيان واقع العمالة الوطنية في صناعة دولة قطر ، وهل استطاعت الصناعة وخاصة الرئيسية " الحكومية وشبه الحكومية / المختلطة " من خلق فرص عمل للقطريين وانجذاب القطريين إليها ، وخاصة بعد هذه الفترة الزمنية من عمر الصناعات الكبرى ، بغية الوصول إلى نتيجة ما فيما إذا كانت المشاركة كبيرة أم صغيرة ، وكان نموها سريعاً أم بطيئاً ، وأسباب ذلك وهل من اختلاف في نسبة هؤلاء حسب ملكية المصانع من حكومية ومختلطة . وما دور هذه الصناعات في تشجيع العمالة الوطنية في الالتحاق بها، ودور السياسات الحكومية عبر إداراتها في تشجيع المواطنين للالتحاق بهذا القطاع الانتاجي الهام ، عبر وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ومراكز التدريب المختلفة ووزارة الخدمة المدنية .

ولقد اعتمدت في الوصول إلى النتائج على أسلوبين علميين هما :

١ - تحليل البيانات الإحصائية المتاحة عن القطاع الصناعي وقوة العمل الصادرة عن المصانع نفسها أو الجهاز المركزي للإحصاء لمعرفة حجم هذه القوة ونموها .

٢ - تحليل بيانات الاستبيان الذي " أعد بصفة خاصة " لغرض هذا البحث والمطبق على عينة من العاملين بالمصانع الرئيسية في قطر ، الذين وصل عددهم إلى نحو ١٠٥، وذلك بنسبة ١٥٪ من إجمالي العاملين القطريين فيها حسب بيانات ١٩٩٣م . وذلك بغرض التعرف على خصائص هذه العمالة واستخلاص بعض المؤشرات .

الدراسات السابقة :

حسب علمي ليست هناك دراسة خاصة بالقوى العاملة الوطنية في الصناعات

القطرية، ولكن هناك بعض الدراسات التي اطلعت عليها والتي بحثت واقع العمالة القطرية بين النشطين اقتصادياً منهم ضمن الدراسات العامة حول التركيبة العمالية في قطر وتطويرها . فعلى سبيل المثال هناك دراسة للدكتور علي خليفة الكواري بعنوان " نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني" نشرتها مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، وفي الدراسة تأكيد على دور قوة العمل المواطنة والتخطيط لها في حل جزء كبير من مشكلة الخلل السكاني في دولة قطر . ودراسة للدكتور محمد علي الكبيسي بعنوان " القوى العاملة في قطر " في حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر يتحدث فيها عن التطورات التي حدثت بخصوص القوى العاملة في قطر تاريخياً وموقع القطريين منها . ودراسة للدكتورة كلثم علي الغانم بعنوان " السكان والقوى البشرية في المجتمع القطري " من اصدارات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، حيث تحاول أن تسأل : ما هي المعايير التي نستطيع بواسطتها أن نؤسس نوعاً من التوازن بين الموارد البشرية الوطنية وبين متطلبات التنمية القطرية الحالية والمستقبلية . ودراسة للدكتورة اعتماد محمد علام وآخرون ، وبعض الدراسات التي قام بها المجلس الأعلى للتخطيط ، وجرت ضمن فعاليات ندوات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر ندوة علمية بعنوان "العمالة الوطنية في الصناعة القطرية " ، اشترك فيها كل من الدكتور تيسير الرداوي من كلية الإدارة والاقتصاد والدكتور نظام عبد الكريم الشافعي من قسم الجغرافيا والأستاذ عبد الله السهلاوي أحد كبار مسؤولي إدارة التنمية البشرية في المؤسسة العامة القطرية للبترول . وهذه الأخيرة هي الوحيدة فيما أعلم التي ناقشت موضوع العمالة الوطنية في الصناعة القطرية ، حيث بيّن الدكتور تيسير الرداوي أهمية المشاركة وصعوبات العمل في القطاع الصناعي، وبيّن الدكتور نظام عبد الكريم الشافعي أهمية الموضوع وأنه حان الوقت لمشاركة وطنية أكبر ، حيث استعرض واقع الصناعيين القطريين في المصانع الرئيسية وتطور مشاركتهم ، وبيّن الأستاذ عبد الله السهلاوي دور المؤسسة

العامة القطرية للبترول في إعداد الكادر الصناعي وتطويره وتنميته عبر برامج واضحة وخطط معتمدة ، إلا أن التوجه كما يقول لا يحقق تلك الأهداف الكبرى المنشودة لأسباب اجتماعية واقتصادية وفنية وعلمية وغيرها .

وفي معظم بحوثي عن التنمية الصناعية في قطر هناك أجزاء خاصة بالعمالة الصناعية الوطنية ، كما في بحث الدكتوراه " صناعات القطاع الخاص في دولة قطر " ، وبحث " معوقات التنمية الصناعية " ، وكتاب " التنمية الصناعية في قطر والخليج " ، وبحث " الصناعات التحويلية في دولة قطر " في موسوعة المعلومات القطرية . وبحوث وندوات أخرى .. وكل هذه الدراسات والبحوث تؤكد على وجود ضعف في مشاركة قوة العمل المواطنة في القطاع الصناعي، وضعف في التخطيط لتحقيق ذلك الهدف من قبل الجهات المختلفة .

أولاً ، واقع قوة العمل في قطر :

بلغ حجم قوة العمل في عام ١٩٧٠ عند اجراء أول تعداد عام في الدولة حوالي ٤٨ ألف عامل ، أو بنسبة ٤٣٪ من إجمالي سكان الدولة . مثل القطريون من بينهم حوالي ٨ آلاف عامل وبنسبة ١٧٪ ، في حين أن التقديرات لسنة ١٩٨١م بينت أن نسبة قوة العمل المواطنة تصل إلى حوالي ٥ر١٥٪[١] .

أما في تعداد عام ١٩٨٦ ، وهو الثاني في تاريخ قطر ، حيث كان الأكثر تنظيماً والأقل خلواً من الأخطاء ، فقد بلغ عدد العاملين أو النشطين الاقتصاديين من سكان قطر حوالي ٢٠١ ألف نسمة ، وكان من بينهم حوالي ٢١ ألف عامل من القطريين ، أو بنسبة ١٠٪ من إجمالي قوة العمل الفاعلة[٢] .

أما تقديرات سنة ١٩٩٣م ، فإن إجمالي قوة العمل في قطر قد بلغ حوالي ٢٣٣

ألف، أي بنسبة ٥١٪ من إجمالي السكان المقدر عددهم حوالي ٥٥٩ ألف نسمة . وأن عدد القطريين من بينهم قد بلغ ٣١ ألفاً ، أي بنسبة ١١٪ من إجمالي قوة العمل في البلاد[٣] .

من ذلك يتبين أن نسبة قوة العمل المواطنة في انخفاض مستمر خلال السنوات السابقة ولا نستبعد أن تصل نسبتهم بحلول عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٥٪ من إجمالي قوة العمل إذا ما استمرت معدلات نمو العمالة الوافدة على هذا النحو .

وبحسب القطاعات يتبين بأن القطاع الحكومي هو الذي تتواجد فيه النسبة الأكبر من المواطنين العاملين ، حيث يعمل فيه أكثر من ٩٠٪ في الوظائف المدنية والعسكرية والأمنية ، بينما هم يمثلون حوالي ٦٠٪ من الكادر الوظيفي غير العمالي في الوظائف المدنية الحكومية[٤] . أما القطاع الخاص ، وهو القطاع الأكثر حجماً من حيث عدد الوظائف وفرص العمل ، فإن الوافدين فيه يشكلون حوالي ٩٥٪ من إجمالي قوة العمل فيه . أما القطاع المختلط ، وهو القطاع الأحدث في قطر ، فإن القطريين لا يشكلون فيه سوى نسبة صغيرة لا تزيد عن ٢٠٪ من إجمالي العاملين في مؤسساته حيث يعمل في هذا القطاع عام ١٩٩٥م حوالي ٥٠٠٠ عامل ، من بينهم حوالي ٨٥٠ عامل فقط من القطريين[٥] .

وفي التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، فإن عدد النشطين اقتصادياً قد بلغ حوالي ٢٨٠ ألف عامل ، وذلك بنسبة ٥٣ر٦٪ من إجمالي السكان البالغ عددهم حوالي ٥٢٢ ألف نسمة . وقد مثلت قوة العمل المواطنة فيه حوالي ١٣٪ من إجمالي قوة العمل التي وصل عددها إلى حوالي ٣٦ ألف عامل[٦] . انظر الجدول (١) .

وطبقاً للتعداد الأخير لسنة ١٩٩٧م ، فإن الجدول (٢) يبين توزيع قوة العمل في

قطر على القطاعات الاقتصادية ، حيث نجد أن الأنشطة الأولية المتمثلة في الزراعة والصيد والتعدين يعمل بها ١٩ر٦٤١ ، أي بنسبة ٩ر٦ ٪ من إجمالي العاملين . أما الأنشطة الثانوية المتمثلة في الصناعات التحويلية وانتاج الكهرباء والماء فيعمل فيها ٢٧٣٦٨ عاملاً وبنسبة ٧ر٩٪ من إجمالي قوة العمل بالدولة ، وأن البقية وهم ٢٣٣٢٢٩ عاملاً فإنهم ينتسبون إلى قطاع الأنشطة الخدمية المتمثلة في الإدارة العامة والدفاع والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والخدمات المنزلية الخاصة والنشاط الإنشائي العمراني والنشاط التجاري وغيرها حيث يمثل هذا القطاع حوالي ٤ر٨٣٪ من إجمالي قوة العمل[٧] .

أما من حيث الجنس ، فإن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل ما تزال متدنية . ففي آخر تعداد (١٩٩٧) كان عدد العاملات قد بلغ ٣٧٧٣٧ من إجمالي قوة العمل بالدولة البالغ عددهم ٢٨٠١٢٢ عاملاً ، أو بنسبة ٥ر١٣٪ ، وهذا يعني تطوراً كبيراً حيث لم تكن النسبة تتعدى ٧ر٩٪ في تعداد ١٩٨٦ . ويعزى ذلك التغيير بصورة رئيسية إلى إقدام المرأة القطرية على العمل وخاصة بعد حصولها على نصيبها من التعليم وبمستوياته المختلفة . فعلى سبيل المثال لم تكن نسبة المرأة في المشاركة إلا ٩ر٢٪ من إجمالي قوة العمل في سنة ١٩٧٠م ، بعدد ١٣٩٣ عاملة ، وارتفع عددهن إلى ١٩٤٨٢ عاملة في تعداد ١٩٨٦ أي بنسبة ٧ر٩٪[٨] .

جدول (١)
العاملون طبقاً للجنسية والجنس للأعوام
١٩٧٠ - ١٩٨٦ - ١٩٩٧ في دولة قطر

النوع	١٩٧٠				١٩٨٦				١٩٩٧			
	ق	غ.ق	مجموع	ق%	ق	غ.ق	مجموع	ق%	ق	غ.ق	مجموع	ق%
ذكور	٧٤٤٨	٣٩١١٣	٤٦٥٦١	١٦	١٧٨٣٣	١٦٢٩٢٣	١٨٠٧٥٦	٩ر٩	٢٧٥٧٣	٢١٤٨١٢	٢٤٢٣٨٥	١١ر٤
٪	٩١ر٢	٩٧ر٢	٩٧ر١		٨٥ر٧	٩٠ر٨	٩٠ر٣		٧٦	٨٨ر١	٨٦ر٥	
إناث	٢٨٤	١١٠٩	١٣٩٣	٢٠ر٤	٢٩٧٢	١٦٥٠٨	١٩٤٨٢	١٥ر٢	٨٧٠٢	٢٩٠٣٥	٣٧٧٣٧	٢٣ر١
٪	٨ر٨	٢ر٨	٢ر٩		١٤ر٣	٩ر٢	٩ر٧		٢٤	١١ر٩	١٣ر٥	
الإجمالي	٨١٦٨	٤٠٢٢٢	٤٨٣٩٠	١٦ر٩	٢٠٨٠٧	١٧٩٤٣١	٢٠٠٢٣٨	١٠ر٤	٣٦٢٧٥	٢٤٣٨٤٧	٢٨٠١٢٢	١٣

ق = قطريون غ . ق = غير قطريين

المصادر :
- محمد الكبيسي ، القوى العاملة في قطر ، حولية كلية الإنسانيات ، جامعة قطر ، العدد ١٣ ، ١٩٩٠ ، ص ٥٠ .
- كلثم الغانم ، السكان والقوى البشرية في المجتمع القطري ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩٦م ، ص ١٥٢ .
- التعداد العام للسكان والمساكن (١٩٩٧) ، مجلس التخطيط ، فبراير ١٩٩٩م ، ص ٧٣ .

ثانياً ، واقع قوة العمل الصناعية والمواطنة :

مورس النشاط الصناعي في دولة قطر من القدم ، كما في جميع المجتمعات ، وقد كان في القديم ، نشاطاً مغلقاً في داخل البيوت في معظمه ، وامتد فيما بعد إلى الخارج على الشواطئ البحرية عند تصنيع السفن وأدوات الصيد والغوص ، أو في معامل صغيرة تدار يدوياً وذلك في فترة ما قبل عهد النفط ، كمعامل الصخور والجبس والنجارة والحدادة وصناعة الذهب وبعض معامل الغذاء كالمخابز والأكلات الشعبية الأخرى ومحال تفصيل الملابس والعباءات وغيرها .

ومثل المشتغلون الرسميون خارج المنازل في المهن الصناعية عند إجراء أول تعداد في قطر سنة ١٩٧٠ نسبة كبيرة وصلت إلى ١١٪ من إجمالي قوة العمل البالغ عددهم حوالي ٤٨ ألفاً بعدد بلغ أكثر من ٥ آلاف عامل ، ولم تصل نسبة العاملين في القطاع الصناعي تلك النسبة ، حيث هي في تعداد ١٩٩٧ وصلت إلى ٨ر٦٪ رغم التوجهات الصناعية للدولة[٩] . ويمكن تفسير ذلك بأمرين :

١ - التصنيف الصناعي لم يكن دقيقاً في التعداد الأول (١٩٧٠) .

٢ - تنوع الأنشطة بعد الاستقلال (١٩٧١) مقارنة بفترة الخمسينيات والستينيات وخاصة قطاع الخدمات بفروعه سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص .

ومن حيث أحجام العاملين في الصناعات التحويلية ، فإنها كانت في نمو مستمر خلال الثلاثين سنة الماضية كما هو واضح في الجدول (٣) ، فقد نما الحجم من حوالي ٥ آلاف إلى حوالي ١٤ ألفاً وإلى ٢٤ ألفاً للسنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٦ و ١٩٩٧ على التوالي ، أي أن العدد قد تضاعف ٥ مرات تقريباً ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٧م .

هذا ، وقد تطور عدد المنشآت الصناعية في قطر ليصل كما في الجدول (٣) في عام ١٩٩٥م إلى ٢٤٥١ منشأة باختلاف أحجامها العمالية أو المالية ، بعد أن كان عددها سنة ١٩٨١م ١٠٢٩ منشأة ، ونعتقد بأن عددها اليوم (١٩٩٩م) قد فاق الثلاثة آلاف منشأة صناعية بمختلف أحجامها الصغيرة والمتوسطة والكبيرة . ويصل متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة حوالي ١٠ عمال كما في سنة ١٩٩٥م .

ومن جانب آخر ، فإن نصيب القطريين من تلك الفرص التي أتاحها نشاط الصناعات التحويلية قد انخفض بشكل كبير من حوالي ٣٥٪ سنة ١٩٧١ إلى ٥٪ سنة ١٩٨٦ وحوالي ٤٪ سنة ١٩٩٧م . ولا نستغرب هذا الأمر ، حيث الرعيل الأول من العاملين القطريين كان منتجاً وصانعاً ولا يعيبه ذلك ، على عكس الجيل الحالي ، وذلك امتداداً لفترة الغوص التي كانت نسبة المواطنين هي الأكبر ، وكذلك الحال بالنسبة لبدايات ظهور البترول ونشاطه حيث بلغ عدد العاملين في نشاط البترول في قطر سنة ١٩٤٩ ما يقرب من ٢٦٦٧ منهم ١٧٥٥ من القرطيين ، وذلك بنسبة ٦٦٪ تقريبا[١٠] . وشهدت فترات تالية انخفاضاً في نسبة القطريين وماتزال حتى اليوم ، وأن نسبة القطريين في النشاط البترولي رغم مرور ٥٠ عاماً لم تعلو هذه النسبة ، ولهذا تسعى إدارة الموارد البشرية في خططها لسنة ١٩٩٥م أن تصبح النسبة ٥٨٪ لكبار الموظفين و ٣٦٪ للموظفين المتوسطين[١١] ، مع العلم بأن أعداداً كبيرة من العمال العاديين خلاف المجموعتين تعمل في النشاط البترولي ويشكلون حوالي ٩٠٪ هم من الوافدين ، ونبين في جزء آخر من هذا البحث بعض الأسباب التي يعتقد الباحثون أنها أدت أو تؤدي إلى هذا الوضع .

جدول (٣)

السكان • النشيطون إقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) ونسبتهم حسب النشاط الاقتصادي مارس ١٩٩٧م

النشاط الاقتصادي	عـدد	النسبة المئوية ٪
الزراعة والصيد والغابات	٩٠٢٤	٣ر٢
صيد الاسماك	١٢٤٩	٤ر٠
التعدين واستغلال المعادن	٩٣٦٨	٣ر٣
الصناعات التحويلية	٢٤١٥٩	٨ر٦
امدادات الكهرباء والغاز	٣٢٠٩	١ر١
الانشاءات	٥٦١٢٧	٢٠ر٠
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح	٣٠٦٦٣	١٠ر٩
الفنادق والمطاعم	٦٠٦٩	٢ر٢
النقل والتخزين والمواصلات	٩٦٥٣	٣ر٤
الوساطة المالية	٣٠٩٤	١ر١
الأنشطة العقارية والايجارية	٤٦٤٩	١ر٧
الإدارة العامة والدفاع ، الضمان	٤٩٨٩١	١٧ر٨
التعليم	١٣٩٦٦	٥ر٠
الصحة والعمل الاجتماعي	٥٤٣٢	١ر٩
أنشطة الخدمة المجتمعية	٧٧١٨	٢ر٨
الخدمات المنزلية	٤٥٠٧١	١٦ر١
المنظمات والهيئات الإقليمية	٥٩٦	٠ر٢
أنشطة غير كاملة التوصيف	٣٠٠	٠ر١
المجموع العام	٢٨٠٢٣٨	١٠٠ر٠

* لا يشمل المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل . ولا يشمل نزلاء الفنادق .

المصدر : مجلس التخطيط ، التعداد العام للسكان والمساكن ، مارس ١٩٩٧م ، الأمانة العامة ، الدوحة فبراير ١٩٩٩م .

جدول (٣)

تطور عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها للأعوام ١٩٨١ - ١٩٩٥م

السنة	عدد المنشآت	إجمالي العاملين	عامل / المنشأة
١٩٨١	١٠٢٩	١٣٠٦٣	١٢ر٧
١٩٨٥	١٢٠٢	١٥٨٩٧	١٣ر٢
١٩٩٠	١٨٥٥	١٧١٦٣	٩ر٣
١٩٩٥	٢٤٥١	٢٤٥٨٤	١٠

المصدر : دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء : المسح الصناعي (أعداد مختلفة) .

ولكن بدأت الصناعة في الآونة الأخيرة ، وخاصة صناعات الدولة والصناعات المشتركة، تستقبل أعداداً لا بأس بها من العاملين القطريين سنوياً ، وأن مصادر اعداد هذه العمالة قد تنوعت مثل: إدارة التدريب المهني ، مدرسة الصناعة ، جامعة قطر ، مركز التدريب التابع للمؤسسة العامة القطرية للبترول ، البعثات الخارجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي . والجدول رقم (٤) يبين عدد ونسبة العاملين في المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة المحسوبة على عمليات التنمية الصناعية في قطر طبقاً لقانون التنظيم الصناعي الجديد (قانون ١٩ لسنة ١٩٩٥) .

ومن خلاله يتضح بصورة مؤكدة ضعف مشاركة العمالة الوطنية في قطاع الصناعات التحويلية خلال النصف الأول من عقد التسعينيات رغم الاقبال على العمل في المجال الصناعي الحكومي والمختلط . والبيانات الأساسية في هذا الجدول مستقاة من المسح الصناعي الذي يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء في دولة قطر ، وأن اختلاف عدد المنشآت

بين سنة وأخرى ، بسبب عدم استجابة المنشآت في بعض السنوات للمسح ، ويتضح كذلك أن الإستجابة للمسح الصناعي لعام ١٩٩٤ كانت الأفضل بشكل قاطع . والمتوسط الذي أعددته محاولة مني لابعاد سلبية بيانات بعض السنوات .

جدول (٤)

عدد ونسبة العاملين في المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة

السنة	عدد المنشآت	مجموع العاملين	عامل/ المنشأة	القطريون	٪	قطري / المنشأة
١٩٩٠	١٤٢	٩٣٣٥	٦٥ر٧	٥٩٢	٦ر٣	٤ر٢
١٩٩١	١٥٥	٩٦٦٩	٦٢ر٤	٦٢٨	٦ر٥	٤ر١
١٩٩٢	٢٦١	١٤٤٢٦	٥٥ر٣	٩٣٩	٦ر٥	٣ر٦
١٩٩٣	٢٢٧	١٣٨٩٣	٦١ر٢	٨٨٥	٦ر٤	٣ر٩
١٩٩٤	٣٣٤	١٨١٧٨	٥٤ر٤	١٠٥٣	٥ر٨	٣ر٢
١٩٩٥	٢٨٣	١٧٥٨٥	٦٢ر١	١٠٥٥	٦ر٠	٣ر٧
المتوسط **	٢٣٣	١٣٩٨٠	٦٠	٩٣٠	٦ر٧	٤

المصدر : المسح الصناعي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قطر (أعداد مختلفة) .

* المنشآت المستجيبة للحصر الشامل للفئة التي يعمل بها عشرة أو أكثر .

** من حسابات الباحث .

ومن المؤشرات التي يمكن بيانها : أن متوسط عدد العاملين للمنشأة القطرية الواحدة يبلغ حوالي ٦٠ عاملاً ، من بينهم ٤ عمال فقط من القطريين ، وبصفة عامة فإن نسبة القطريين من العمالة الصناعية في الدولة هي ٦ر٧٪ ، ونلحظ أيضاً أنه إذا كان هناك نمو في عددهم ، فإنه بالتأكيد نمو بطئ جداً . وقد بينت دراسات أخرى أن نسبة الصناعيين القطريين في صناعات القطاع الخاص لا تزيد عن ٢٪ [١٢] .

وبصورة عامة سوف تنخفض مشاركة العمالة الوطنية في الصناعات القطرية إذا ما درست المنشآت الصناعية الصغيرة التي يعمل بها أقل من عشرة عمال حيث عمالة هذه المجموعة تمثل على الأقل ٤٠٪ من العمالة الصناعية في البلاد [١٣] . وحينها سوف نستنتج بأن النسبة العامة تنخفض إلى أقل من ٥٪ بكل تأكيد حيث لا ينضم إلى هذه المنشآت من القطريين إلا أصحابها وملاكها ومن يعمل منهم أو أبنائهم أو أقربائهم بصورة مؤقتة .

ومقارنة بين دول الخليج في نسبة المواطنين من العمالة الصناعية فيها ، فإن إحدى الدراسات تقول بأنه في سنة ١٩٨٩م كانت النسب مرتفعة جداً في البحرين حيث وصلت إلى ٢ر٤٦٪ ، والسعودية إلى ٦ر١٢٪ ، وفي عمان ٥ر٩٪ ، وفي الكويت ٢ر٩٪ ، وفي الإمارات ٥ر٢٪ ، وفي قطر ١ر٢٪ حيث الأدنى [١٤] .

ثالثاً : العمالة الوطنية في الصناعات الرئيسية :

وإن كان من المعروف في دول الخليج أن القطاع الحكومي ثم القطاع المختلط يضمان النسبة الكبرى من المواطنين ، وإن المواطنين يبتعدون عن العمل في القطاع الخاص ، فحري بنا ونحن نبحث موضوع العمالة الصناعية الوطنية أن نخص الصناعات الحكومية والمختلطة الكبيرة جانباً من بحثنا لنرى ما الذي يجري ؟ وهل نمو وجودهم فيها يختلف عن القطاع الخاص الوظيفي عامة والصناعي خاصة ؟ وهل نستطيع القول بأن مجال الصناعة مقبول من قبل المواطنين القطريين ؟ وهل بالإمكان أن ترتفع وتزيد مساهمة العمالة القطرية في هذه الصناعات ؟ ومدى سرعة تحقيق ذلك التفوق القطري حجماً ونسبة ودوراً في الانتاج الصناعي .

ويقول الدكتور تيسير الرداوي : « إن مستقبل الصناعة الوطنية القطرية بشكل خاص ، والخليجية بشكل عام ، يعتمد على القدرة الذاتية لتكوين تراكم من القدرات الفنية والخبرات الصناعية . فمن غير المعقول نجاح صناعة تعتمد على الكوادر الأجنبية دون أبناء البلد المعنيين فيها »[١٥] .

وأضيف أنه إذا قدر لبلد مثل قطر أن تغيب فيها العمالة الوطنية الصناعية عند بدء مرحلتها الصناعية ، فلا يجوز أنه وبعد أكثر من ربع قرن لمجموعة من الصناعات الرئيسية أن تكون دون مشاركة وطنية ، أو مشاركة غير مقبولة .

واقع الصناعات الرئيسية وتطورها :

منذ منتصف الستينيات ، بدأت أولى الخطوات الحديثة في تاريخ الصناعة القطرية ، عندما بدأت قطر تنشئ صناعات كبيرة تلبي الحاجات المتزايدة للتنمية في المجتمع ، وتحقق أيضاً استغلالاً أمثل لبعض الموارد المتاحة ، وتضيف مصدراً جديداً للدخل .

فقد تأسست في الستينيات مجموعة من الشركات الصناعية كانت بالترتيب الآتي : شركة قطر لصناعة الاسمنت ١٩٦٥م ، شركة قطر للأسماك ١٩٦٦م ، شركة مطاحن الدقيق ١٩٦٨م ، شركة قطر لتوزيع البترول (المصفاه) ١٩٦٨م ، مصنع الأسمدة الكيماوية ١٩٦٩م ، وتأسست شركة قطر للحديد والصلب سنة ١٩٧٤م ، وشركة قطر للبتروكيماويات ١٩٧٤م ، وفي سنة ١٩٨٤م تأسست قطر غاز ، وفي التسعينيات مجموعة من الشركات : رأس غاز وشركة كفاك وكيوكم ، وكيو.في.سي. والجدول رقم (٥) يبين بعض البيانات الأساسية عن هذه الشركات الصناعية الرئيسية في دولة قطر .

إن هذه المصانع بدأت في التأسيس منذ ١٩٦٥ والانتاج سنة ١٩٦٩م ، وأن أول مصنع أعتمد على البترول والغاز هو مصنع الأسمدة الكيماوية الذي تأسس سنة ١٩٦٩ وبدأ انتاجه سنة ١٩٧٣ . وأن مثل هذه الصناعة ذات الارتباط بالبترول والغاز هي أكبر الصناعات في قطر ، وتمتلك الحكومة القطرية النسبة الكبرى من أسهمها وتصل في بعضها إلى ١٠٠٪ ، وتنخفض إلى ٤٣٪ في مصنع الأسمنت و ٥٠٪ في مصنع (كفاك) للإضافات البترولية .

وفي هذه الإثنى عشر مصنعاً رئيسياً ، التي تبلغ استثماراتها المالية حوالي ١٣٢٠٠ مليار دولار ، لا تزال عمليات التوسعات جارية في معظمها . وفي محاضرة لسعادة وزير الطاقة والصناعة القطري في جامعة قطر وضح سعادته أن مشاريع أخرى يجرى التفاوض بشأنها لاعتمادها بلغت قيمة استثماراتها عشرات المليارات من الدولارات تقام في مدينة مسيعيد الصناعية ومدينة رأس لفان الصناعية .

وقد بلغت مبيعات ٨ مصانع حتى سنة ١٩٩٧م حوالي ٧١٦٣ مليون ريال (١٩٦٢ مليون دولار) ، ومن المتوقع أن ترتفع هذه المبيعات مع حلول سنة ٢٠٠٠ إلى أكثر من ثلاثة أضعافها ، وترتفع مرة أخرى في الخمس سنوات الأولى من القرن القادم إلى أكثر من الضعف لتصل إلى ١٢ مليار دولار تقريباً عندما تكون جميع هذه المصانع في الانتاج بالطاقة التصميمية مع التوسعات التي تنفذ حالياً [١٦] . ومن حيث الموقع فإن هذه المصانع تتوزع في أربع مدن رئيسية هي مسيعيد، المدينة الصناعية الأولى في الدولة ، ورأس لفان الصناعية وأم باب والدوحة حيث تقع فيها شركة مطاحن الدقيق ومصانعها الغذائية الجديدة .

جدول (٥)

بيانات عن أهم المصانع الرئيسية في دولة قطر ١٩٩٩م

الشركة / المصنع	سنة التأسيس	سنة الإنتاج	قيمة الاستثمارات مليون دولار	نسبة الدولة	المنتجات الرئيسية	قيمة الانتاج مليون ريال	التوسعات منذ ١٩٩٥	الموقع
نودكو	١٩٦٨	١٩٧٤	٢٥٠	١٠٠	منتجات بترولية	١٤٦٧(١٩٩٦)	نعم	مسيعيد
قافكو	١٩٦٩	١٩٧٣	٦٨١	٧٥	يوريا وأمونيا	٧٧٠ (١٩٩٧)	نعم	مسيعيد
مصانع تسييل الغاز	١٩٧٤	١٩٧٥	١٢٠	١٠٠	بروبان وبيوتان ومكثفات	١٩٤ (١٩٩٧)	نعم	مسعيد
قاسكو	١٩٧٤	١٩٧٨	٣٩٣	١٧٠	حديد تسليح	٦٣١ (١٩٩٥)	نعم	مسيعيد
قابكو	١٩٧٤	١٩٨٠	٦٨٥	٨٠	ايثلين وبولي ايثلين وكبريت	١٣٤٧ (١٩٩٧)	نعم	مسيعيد
الاسمنت	١٩٦٥	١٩٦٩	١٠٦	٤٣	اسمنت عادي ومقاوم وجير	١٢٤ (١٩٩٧)	نعم	ام باب
المطاحن	١٩٦٩	١٩٧٢	٨٨	صفر	دقيق + معكرونة + بسكويت	٥٢ (١٩٩٨)	نعم	الدوحة
قطر غاز	١٩٨٤	١٩٩٦	٤٥٠٠	٦٥	غاز مسال + مكثفات + كبريت	١٥٧٨ (١٩٩٧)	-	راس لفان
رأس غاز	١٩٩٣	١٩٩٩	٣٤٠٠	٦٦٫٥	غاز مسال + مكثفات + كبريت	-	-	راس لفان
كفاك	١٩٩٥	١٩٩٩	٥٠٠	٥٠	ميثانول	-	-	مسيعيد
كيوكيم	١٩٩٧	٢٠٠٣	٩٠٠	٥١	ايثلين + بولي ايثلين	-	-	مسيعيد
QVC	١٩٩٧	٢٠٠١	٥٠٠	٥٧٫٤	ثينيل كلوريد صودا + ايثلين	-	-	مسيعيد

المصادر : - تقارير المؤسسة العامة للبترول
- تقارير بعض المصانع
- تقارير وإحصائيات إدارة التنمية الصناعية

ولمعرفة واقع العمالة الوطنية في الصناعة القطرية ، ندرس واقعهم وتطورهم الكمي في الشركات الصناعية التي تملك الحكومة القطرية الجزء الأكبر من أسهمها ، ومن ثم بعض خصائص عينة من العاملين بها .

ويفترض أن تخلق هذه المصانع فرص عمل كثيرة للمواطنين حيث من المتوقع أن يصل إجمالي عدد العاملين في هذه المصانع عند اكتمال تنفيذها إلى حوالي ٨٠٠٠ فرصة عمل بأقل تقدير ، ومن المفروض أن تصل نسبة القطريين في شغل هذه الفرص إلى مستويات معقولة لا تقل عن ٢٥٪ بحلول سنة ٢٠٠٣ عندما تبدأ شركة (كيوكيم) بالانتاج ، حيث من المفترض أن تكون الخطط الصناعية ملتزمة بتنمية الموارد البشرية .

ولكن ما مدى استيعاب واستقطاب هذه المصانع ، منذ أقدمها إلى أحدثها ، للعمالة المواطنة ؟ وهل وجودهم ينمو مع الوقت ؟ وهل تدل المؤشرات على وجود شيء من التخطيط ، أم أن الأمور تسير دون تخطيط ؟ أم أن الصناعة ماتزال بعيدة عن فكر وعقل العامل المواطن الباحث عن عمل ؟ لأن الأولويات المفضلة لديه متاحة والتعيين فيها سهل ، وكذلك العمل والالتزام بالوقت مقارنة مع مشاكل العمل في المجال الصناعي .

وبالتعرف على الجدول (٦) المتعلق بالعاملين الفعليين في أقدم الصناعات الرئيسية في قطر وتطورهم بين السنتين ١٩٩١ و ١٩٩٧ نستنتج الملاحظات الآتية :

جدول (٦)

أهم الشركات الصناعية المختلطة وقوة العمل فيها

١٩٩١ - ١٩٩٧

	١٩٩١م			١٩٩٧م			
	الاجمالي	القطريون	٪	الاجمالي	القطريون	٪	الإناث
نودكو	٥٧١	٢٣٠	٤٠٫٣	٦٠٧	٢٤٠	٣٩٫٥	-
الحديد والصلب	١٠٥٦	١٤٨	١٤	١٢٢٤	٢٠٨	١٧	٢
البتروكيماوت	٥٨٨	١٣٦	٢٣٫١	٨١٢	١٩٨	٢٤٫٤	-
الاسمدة	٨٠٢	١٨١	٢٢٫٦	٨٦٧	١٨٩	٢١٫٨	-
الاسمنت	٣٦٦	٣٣	٩	٥٩٦	١٤	٢٫٤	-
قطر غاز	-	-	-	٦٩٢	٩٧	١٤	٢
رأس غاز	-	-	-	٣٥٣	٦٦	١٨٫٧	٢
المجموع	٣٣٨٣	٧٢٨	٢١٫٥	٥١٥١	١٠١٢	١٩٫١٧	

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، المشتغلون في القطاعين الحكومي والمختلط ، العددان : الأول والسادس .

١ - أن هذه الصناعات تتسم من حيث العمالة بالحجم الكبير حيث لا يقل عدد العاملين في المصنع الواحد عن ٦٠٠ عامل باستثناء رأس غاز الذي لم يبدأ نشاطه الفعلي إلا في السنتين الأخيرتين ولم يبدأ الانتاج إلا في سبتمبر ١٩٩٩م.

٢ - أن هذه المصانع التي فيها فرص عمل بحوالي ٥٢٠٠ فرصة عمل تمثل جزءاً ليس بالصغير من العمالة الصناعية في الدولة ، حيث يمثلون السدس على أقل تقدير، رغم أنه من ناحية العدد ، فإن هذه المصانع لا تمثل إلا ٢٥٠٠/٧ منشأة صناعية في البلاد . فكأن هذه المصانع تمثل المصانع ذات الكثافة العمالية في دولة قطر ، وإنها كذلك ذات كثافة رأسمالية كما يتضح من الجدول السابق .

٣ - أن عدد العاملين قد وصل إلى ٥١٥١ ، بعد أن نما من ٣٣٨٣ عاملاً في سنة ١٩٩١ إلى ٤٠١٦ عاملاً سنة ١٩٩٧م في خمسة مصانع ، أي أن النمو قد بلغ حوالي ٢٠٪ خلال الست سنوات ، أو حوالي ٣٪ في السنة ، وقد يكون السبب في ذلك تلك التوسعات التي أنجزتها بعض هذه المصانع .

٤ - أن عدد العاملين القطريين يبلغ الآن في المصانع السبعة ١٠١٢ عاملاً يمثلون ١٩ر٢٪ من الاجمالي ، بينما كانت نسبتهم أعلى في سنة ١٩٩١ حيث كانت ٢١ر٥٪ في خمسة مصانع منها توفرت عنها البيانات ، وأن نسبة القطريين في نفس المصانع الخمسة ارتفعت بنسبة ضئيلة خلال الست سنوات في عام ١٩٩٧ حوالي ٢٢٪ من بين ٣٨٥٣ عاملاً .

٥ - أنه وكلما استحدثت وتأسست مصانع جديدة أو وحدات لمصانع قائمة ، فإن نسبة القطريين تنخفض غالباً ما ، وإن نمت نسبياً فإن النمو يكون بطيئاً على عكس النمو الكبير في أحجام العمالة الجدد من الوافدين .

٦ - أن نسبة المواطنين العاملين في هذه المصانع مرتفعة جداً في نودكو (المصفاة) حيث تصل النسبة الآن حوالي ٤٠٪ ، بسبب أنها مملوكة بالكامل للدولة ، ولأن سياسات التقطير تمارس فيها منذ زمن طويل ، ونعتقد بأن تحويل إدارتها إلى

المؤسسة العامة القطرية للبترول في السنة الأخيرة قد يؤدي إلى تغييرات سالبة من ناحية تقطير وظائفها ونسبتهم ، وخاصة أن كثيراً من العاملين بها هم من الإداريين الذين قد ينقلون إلى الأقسام الإدارية في المؤسسة .

٧ - تأتي البتروكيماويات والأسمدة في المرتبة الثانية والثالثة من ضمن الشركات الصناعية التي ترتفع بها نسبة القطريين لتصل في عام ١٩٩٧ إلى ٤ر٢٤٪ و ٨ر٢١ على التوالي.

٨ - نجد أن مصنع الاسمنت يفتقر إلى العمالة الوطنية ، وقد انخفضت من ٩٪ في سنة ١٩٩١م إلى ٤ر٢٪ في سنة ١٩٩٧ . ولا نستغرب هذا الأمر ، لأن المصنع يملكه القطاع الخاص بالدرجة الأولى وبنسبة ٥٩٪ ، وغالباً لا تتبع مثل هذه المؤسسات الخاصة مبدأ التقطير في الوظائف وتبحث عن العمالة الأجنبية الرخيصة ، وقد تكون نوعية الصناعة والمزايا الممنوحة وارتباطها بالحكومة أسباباً لابتعاد المواطنين عن العمل في مثل هذه المشروعات الخاصة . وقد أصدرت الدولة توجيهات بجعل نسبة المشاركة في الشركات الخاصة والمختلطة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٠٠ ، إلا أن مصنع الاسمنت بعيد جداً عن تحقيق هذه النسبة .

٩ - من خلال بيانات الجدول ، نرى بأن البداية جداً طيبة في الشركتين الحديثتين وهما قطر غاز ورأس غاز في مشاركة العمالة القطرية فيها حيث بلغت نسبتها في الأولى ١٤٪ وفي الثانية ٧ر١٨٪ . ولم تكن أي من الشركات القديمة ، فيما عدا المصفاه قد كانت نسبة المواطنين بهذه الصورة عند ابتدائها في نهاية السبعينيات أو بداية الثمانينيات . وقد يكون السبب في ذلك ، توفر قوة العمل الوطنية المؤهلة ذات الخبرة ، وكثيرون منهم قد انتقلوا إلى الشركات الجديدة من مؤسسة البترول وبعض الشركات الصناعية ، وأعتقد أن وجودهما في المنطقة

الشمالية قد أثر إيجابياً في استقطاب القطريين وخاصة سكان المناطق الشمالية من البلاد .

١٠ - بصورة عامة نجد أن الشركتين المملوكتين للدولة بالكامل اليوم وهما نودكو (المصفاه) وقاسكو (الحديد) تمثل العمالة الوطنية فيهما في سنة ١٩٩٧م حوالي ٤٤٪ من الإجمالي ، بينما بقية النسبة وهي ٥ر٦ يتوزعون على المصانع الخمسة الأخرى . وأنهما المجال الأكبر لتحقيق سياسة التقطير بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ على الأقل .

١١ - بيانات الجدول تؤكد على نمو بطيء جداً للعمالة الوطنية في الشركات الصناعية الكبرى ، فعلى سبيل المثال فإن قاسكو (الحديد) التي تبلغ من العمر ، منذ سنة الانتاج ، أكثر من ٢٢ عاماً ، وقابكو (البتروكيماويات) حوالي ١٧ عاماً وقافكو (الأسمدة) أكثر من ٢٦ عاماً ، فإن نسبة الزيادة السنوية للقطريين فيها هي بين ٧٥ر٪ و ٤ر١٪ فقط ، وكأن العملية محتاجة إلى أعمار مضاعفة لها لكي تصل النسب إلى حوالي ٥٠٪ ، وفي هذه الحالة تكون المصانع قد انتهى مفعولها أو عمرها الافتراضي .

خصائص العمالة الوطنية في الشركات الصناعية :

حاولنا أن نتعرف على بعض الخصائص للعمالة القطرية في صناعاتها الرئيسية ، فقمنا بعمل استبيان بسيط مكون من مجموعة من الأسئلة في صفحة واحدة (مرفق) ، وبعثنا به إلى مجموعة من القطريين العاملين في سنة ١٩٩٣ لاعداد ورقة حول الموضوع في ندوة بجامعة قطر . وقد استجاب ١٠٥ عامل في أربع شركات كما هو واضح في الجدول (٧) ، وقد تبينت من خلال تحليل البيانات أمور من بينها : أن ٩٠ فرداً من العينة يسكنون في مدينة مسيعيد والوكرة والدوحة ، مما يعني الأثر المكاني على وجود

القطريين . ونتوقع على هذا الأساس أن يقبل أهل المنطقة الشمالية من البلاد من مدينة الشمال والخور والذخيرة والغويرية بالعمل في المشاريع الصناعية الكبرى في مدينة رأس لفان الصناعية التي اتخذتها الدولة مدينة صناعية ثانية في البلاد . ولكن رغم وجود سكن لموظفي الشركات الصناعية في مدينة مسيعيد إلا أن ٦ أفراد من العينة فقط يسكنون مسيعيد بينما يقوم الآخرون برحلات يومية إلى مقار عملهم والعودة منها إلى مناطق سكنهم ، ومن أسباب ذلك كما بين المسح ، الارتباط الأسري والعلاقات الاجتماعية والمعاملات الخاصة التي لا يمكن أن تنجز إلا وهم في مواقع بالدوحة أو بالقرب منها ، ومن بينها أيضاً ممارسة الهوايات والأنشطة الرياضية والفنية . وقد ذكروا أيضاً عامل التلوث كأحد العوامل التي تجعلهم يبتعدون عن الاستقرار في مسيعيد معظم ساعات اليوم كتقليل تعرضهم لمثل تلك التلوثات الصناعية . ومع وجود نواد للمصانع في المدينة ، إلا أن ٣٥ من أفراد العينة فقط يستفيدون منها بينما تكون علاقة الآخرين بها محدودة وضعيفة جداً . وفي سؤال حول مدى رغبتهم بتغيير نوع العمل في مصانعهم أو الانتقال كلياً إلى أعمال جديدة غير صناعية ، ذكر ٣٠ منهم وكلهم من الفنيين أن لهم الرغبة في تغيير وظائفهم إذا اتيحت لهم الفرصة إلى وظائف إدارية في نفس مصانعهم ، وأن ٢٤ فرداً يرغبون في ترك العمل بالصناعة والالتحاق بأعمال أخرى سهلة في القطاع الحكومي لأسباب منها الدوام الروتيني والمقيد والصعب مقارنة بالدوام في الأعمال الأخرى وخاصة الحكومية .

ولكن على الرغم من كل ذلك ، فإن الصناعيين القطريين على وعي بأهمية الصناعة للمجتمع ، وأنهم (معظمهم) ٨٣ فرداً من العينة ، يشجعون أبناءهم وأقرباءهم واخوانهم على الانخراط في العمل الصناعي رغم صعوباته ومعوقاته ، لأنهم يرون أن مستقبل قطر والأجيال القادمة مرتبط بشكل رئيسي بالقطاع الصناعي .

ومن بين خصائص العينة أن من بينهم ٤٤ إدارياً و ٥٩ فنياً وعاملاً ، و ٢٠٪ منهم قد عملوا في مصانعهم لأكثر من ١٥ سنة و ٢٥٪ لأقل من ٥ سنوات . وأن ٣١ منهم استطاعوا تطوير مستواهم التعليمي وهم على رأس عملهم وحصلوا بالتالي على امتيازات خاصة . وتبين أيضاً أن النسبة الكبرى منهم (بحوالي ٥٠٪) هم من حملة الشهادة الجامعية وحوالي ٢٠٪ من حملة الشهادة الاعدادية والابتدائية الذين التحقوا بمعاهد التدريب المهني والفني قبل التحاقهم بالعمل ، وأنهم انجزوا دورات داخلية كثيرة خلال فترة عملهم .

جدول (٧)

حجم العينة العمالية القطرية ونسبتهم في المصانع الرئيسية

المصنع	عدد العاملين	حجم العينة	٪	٪ من الإجمالي
نودكو (المصفاة)	٢٣٨	٣٥	١٤ر٧	٣٣ر٣
قافكو (الأسمدة)	١٩١	٢٥	١٣ر١	٢٣ر٨
قاسكو (الحديد)	١٦٠	٢٩	١٨ر١	٢٧ر٦
قابكو (البتروكيماويات)	١٣٦	١٦	١١ر٨	١٥ر٣
المجموع	٧٢٥	١٠٥	١٤ر٥	١٠٠

النتائج والتوصيات :

١ - أن تغيراً جذرياً قد حدث في قطر ، فيما بعد فترة البترول ، من حيث قيم العمل ومجالاته وأولوياته لدى العاملين القطريين ، فحتى فترة قصيرة من بداية عهد البترول ، مازال القطريون تربطهم علاقة قيمية بمجالات العمل واحترامه وتقديره ، فتنوعت مجالات العمل التي انخرط فيها القطريون واستمر هذا التوجه بشكل معقول حتى بداية السبعينيات، حيث الارتباط مازال موجوداً بالماضي بالجيل القديم . ولكن قطر وغيرها من دول الخليج تشهد اليوم تغيراً كبيراً في مجال العمل وأولوياته . فانخفضت نسبة مساهمتهم في القطاعات الانتاجية المباشرة وتضخمت أعمال الخدمات حتى كادت تنفجر . وأصبحت بعض المهن مهينة ويعاب من يعمل بها ، وابتعد الناس عن العمل الخاص أو في القطاع الخاص إلى العمل في الحكومة في وظائفها المدنية والعسكرية ، وسادت البطالة المقنعة وتكدست المكاتب ، حتى اتهم العاملون في القطاع الخاص في انتمائهم الوطني . فلا نجد في دولة قطر من يعمل في القطاع الخاص بصورة مباشرة إلا القلة القليلة ونسبتهم لا تزيد في أحسن الحالات عن ٥٪ ، وقد غاب القطريون تماماً وللأسف عن مهن شريفة كانوا يمارسونها في القديم . ولهذا ينبغي وجود خطة قومية وطنية لاحداث تغييرات وتبديلات في قيم العمل ، تشتمل على قوانين وتشريعات وحوافز ووسائل للتغيير وأطر وبرامج على كافة الأصعدة مع وضوح في الرؤية عبر خطط وسياسات فرعية مرحلية .

٢ - تشهد دولة قطر تطوراً في المجال الصناعي بصورة عامة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أو المختلط . وتتوجه الدولة نحو الصناعة وتشجيعها بشكل قوي، فمنذ أواخر الستينيات شهدت الدولة إنشاء مشاريع صناعية عملاقة وتبنت الدولة

دائماً مبادرات في هذا المجال . وصدور قانون التنظيم الصناعي الأول عام ١٩٨١م وتعديله في عام ١٩٩٦ ، كان سبباً وعاملاً جديداً في توجه القطاع الخاص إلى الصناعة وتجديدها واعطائها روحاً جديدة وتنظيماً وشكلاً جديدين أيضاً . فقد وصل عدد المنشآت الصناعية إلى حوالي ٣٠٠٠ منشأة بكافة أحجامها ، ولكن المتوسطة والكبيرة يبلغ عددها اليوم حوالي ٦٠٠ منشأة تشغل حوالي عشرين ألفاً ، وتصل استثماراتها المالية إلى أكثر من ١٥ مليار دولار.

ومن خلال هذه الدراسة وجدنا بأن العمالة القطرية في القطاع الصناعي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جداً من بين العاملين الصناعيين . ومعظم العاملين أو المحسوبين على العمل الصناعي من المواطنين هم ملاكها وأصحابها وأبناؤهم وأقرباؤهم الذين قد يعملون بها بصورة استثنائية مؤقتة . وبما أن معظم المنشآت الصناعية تقع في نطاق القطاع الخاص ، فإن المواطنين لا يقبلون عليها لأسباب معروفة ، أو لأن النمو الحادث في القطاع الصناعي أكبر من النمو المتاح من العمالة الوطنية .

٣ - تبين من خلال الدراسة بأن الشركات الصناعية الكبرى ، استطاعت أن تؤسس قاعدة العاملين الصناعيين القطريين ، ولولا هذه الصناعات لما وجد في اعتقادي ذلك الكم من الصناعيين القطريين ، ففي القطاع الخاص نجد تقلصاً للعاملين القطريين بصورة عامة والصناعيين بوجه خاص . فعدد الذين يعملون من القطريين وصل بنهاية ١٩٩٧ إلى ١٠١٢ صناعياً ، يمثلون النسبة الكبرى للقطريين العاملين في المجال الصناعي . وإن العدد ينمو ولكن ببطء شديد جداً ، فالزيادات السنوية محدودة تعد بالعشرات ونسبتهم من بين إجمالي الصناعيين فيها تتقلص وخاصة عندما تشهد أي من هذه الصناعات توسعات ، فكأن المجتمع يفتقر ليس إلى نوعية العاملين ، بل إلى اعدادهم أيضاً . وأن وصول القطريين

إلى نسبة ٥٠٪ يحتاج إلى زمن طويل لا يقل عن ٢٠ عاماً في معظم المصانع والشركات الصناعية .

فأعتقد أن هناك حاجة إلى خطة لاستقطاب القطريين وتحفيزهم للعمل في هذه الصناعات ، وخاصة أن الدولة تملك نسبة لا تقل عن ٥٠٪ مما يعني أن الورقة بيد الدولة ، فالسياسات يجب أن تفعل وخاصة الموجودة في المؤسسة العامة القطرية للبترول أو في دوائر التوظيف والموارد البشرية في هذه المصانع ، وقد يكون اعطاء المرأة القطرية دوراً في مثل هذه المصانع وخاصة في مقارها بالدوحة في المجال الإداري أحد هذه السياسات التي يجب أن تتبنى من قبل المخططين ، وكما هو معلوم أن المجتمع يعيش حالة من البطالة في هذه الفئة لمحدودية مجالات عملها ، حيث تعمل في آخر شركتين (قطر غاز ورأس غاز) ٤ قطريات فقط . ومن جانب آخر ، على المصانع أن تحافظ على حجم العاملين القطريين ، وتقدم لهم الحوافز لبقائهم بدلاً من أن يفكر جزء منهم بترك مجال العمل الصناعي كما تبين من المسح البسيط حول مجموعة منهم.

٤ - كما ذكر أكثر من مرة فإن القطريين غائبون عن العمل في القطاع الخاص ، إلا إذا كانوا هم أصحاب مشروعاتهم في كافة المجالات الانتاجية ، ولمحدودية القطاع الصناعي ، فإن العمل في القطاع الخاص للقطريين محدود في مجالات بعينها مثل العقارات والتمويل وبعض المجالات الخدمية الأخرى . وبينت الدراسة على سبيل المثال ، واقع العمالة الوطنية في مصنع الاسمنت كمثال على مشروع يملكه القطاع الخاص ، وعندما نتعرف على واقعهم في شركة مطاحن الدقيق نجد الوضع أسوأ ، وكذلك في مصانع الشركة القطرية للصناعات التحويلية . ففي مصنع الأسمنت لا يعمل سوى ١٤ قطرياً ، وفي المطاحن ٤ قطريين وفي الصناعات

التحويلية ١٩ قطرياً ، ويختفي وجودهم تماماً في شركات صناعية مثل شركة انتاج الدواجن وشركة انتاج الألبان وشركة الانتاج الزراعي .

فرغم التوجهات الجديدة للحكومة بدعوة الشركات المختلطة والشركات الخاصة الكبيرة بايصال نسبة القطريين إلى ٢٠٪ من عمالتها بحلول عام ٢٠٠٠ ، أستبعد حدوث هذا الشيء إلا في الشركات الصناعية الكبرى ، وبعض الشركات المختلطة في مجال البنوك والتأمين وغيرها ، فالحاجة ماسة إلى دراسات متعمقة ورسم سياسات في هذا السياق - تراعي في اعتقادي أربعة أمور : (أ) العاملون (ب) جهات العمل الخاصة (ج) قوانين العمل الحكومية (د) القوانين والتشريعات المنظمة لعمل القطريين .

فالعامل ، ماذا يريد ؟ ومتى يتجه ولماذا ؟ وكيف يختار ؟ في غير القطاع الحكومي . والقطاع الخاص : أي النوعيات من العمالة يريد ؟ وبأي الحوافز ؟ وبأي نوع من التجهيز والإعداد والتدريب وعلاقة الانتاج فيه بالعامل القطري مقارنة مع غيره .

وقوانين الخدمة المدنية ، مدى اعطائها الفرصة للجميع بالانتقال أو عدم العمل مطلقاً في الحكومة رغم حصوله على بعثة حكومية ، أي النوعيات التي يمكن الاستغناء عنها ؟ ماذا تأخذ وماذا تترك من العاملين القطريين ؟ هل تأخذ السمين وتترك الغث ؟! ومدى تقبل الحكومة بالمشاركة في التدريب والاعداد ؟

أما القوانين والتشريعات ، فغائبة حتى الآن ، فعن طريقها تتضح الأمور والحقوق والواجبات والضمانات الاجتماعية والمادية ، والصحية على المدى البعيد ، وعلاقة العامل برب العمل الخاص أو بالشركات المساهمة .. قوانين ولوائح الترقيات والبدلات والتدريب وغيرها .

فهناك حاجة إلى دراسة متعمقة بهذا الشأن يشترك فيها متخصصون علميون وخبراء ميدانيون . وأرى بالإضافة إلى ذلك اعتماد سياسة تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة للشباب الفردية أو المشتركة كخطوة نحو مشاركة قطرية في العمالة الصناعية ، وكذلك ربط الدعم المادي الحكومي للمشروعات الصناعية الخاصة بمدى التزامها بتوظيف المواطنين كما في كثير من الدول كالكويت وعمان على سبيل المثال .

٥ - من خلال الدراسة الخاصة بالصناعات الكبرى والتي اعتمد جزء منها على المسح الذي أجرى على عينة من العاملين القطريين فيها ، تبين أن مجموعة من المعوقات يواجهونها ، وإزالتها أو تخفيفها يؤدي إلى ثباتهم في العمل الصناعي ، ويؤدي في نفس الوقت إلى تحفيز الآخرين الذين يبحثون عن عمل محلي الالتحاق بركب الصناعة ومن بين هذه الصعوبات التي يجب أن تدرس :

أ - الحوافز المادية وخاصة المتعلقة بالرواتب مقارنة بساعات ومشقة العمل في الصناعة ، فعند مقارنة هذه الرواتب بالرواتب المدنية والعسكرية في الدولة ، نجدها ضعيفة ، فالعامل في الصناعة يستمر في عمله ثماني ساعات متواصلة عبر ورديات في أحيان كثيرة ويحتاج إلى فترة زمنية أخرى للوصول والمغادرة مما يعني ارتباطه على الأقل بعشر ساعات ، فزيادة رواتب الصناعيين أمر مطلوب ، وتقديم الحوافز المادية السنوية طبقاً للأرباح المحققة وسيلة تستعين بها شركات عالمية لزيادة الانتاج والارتباط .

ب- تواجه العاملين في الصناعة معوقات أسرية واجتماعية ، بسبب الساعات الطويلة التي يقضيها العامل في مصنعه ، وغالباً ما يكون المصنع بعيداً من الناحية الجغرافية عن مقر إقامته ، وكما هو معلوم ارتباط الخليجي أو

الشرقي عموماً بمثل هذه الأمور الاجتماعية المهمة في حياة الأفراد . وقد يكون خفض ساعات الوردية الواحدة إلى ست ساعات بدلاً من سبع أو ثمان وخاصة في الأعمال الفنية لاتاحة الفرصة للقاءات الاجتماعية الضرورية . وأن إنشاء العديد من المدن الصناعية على نطاق جغرافي أكبر ، يؤدي بكل تأكيد إلى تخفيف هذه الصعوبات الحركية وزيادة اقبال القطريين على العمل بالصناعة .

ج - التدريب والتطوير المهني المستمر ، سواء كان داخلياً أو خارجياً يؤدي وجوده إلى تجدد روح العمل ، وتغيير الروتين الذي يفقد العامل حيويته وإبداعاته في العمل والعطاء والتفكير بالتطوير . ومن جانب آخر ، يشتكي كثيرون ممن ينضمون إلى برامج مؤسسة البترول التدريبية بطول فترة التدريب وصعوبته وتعقيداته غير المنطقية ، مما يؤدي إلى تسرب كبير من بينهم وتدل أرقام مركز التدريب على ذلك رغم المصروفات المالية التي تتكلفها العملية ، وأرى بأن التدريب في المرحلة الأولى يجب أن يكون سهلاً تعقبه فترة عمل بسيط ثم يتدرج الصناعي في التدريب في مراحل تالية أكثر تطوراً ودقة في مصنعه .

٦ - الحاجة إلى خطة شاملة لتقطير العمل في الصناعات الكبرى ، فسياسات التوطين التي تتبناها الدول لا يمكن أن تتحقق على نطاق واسع ، وخاصة في دول الخليج ، إلا إذا استطاعت الدولة المعنية بتوطين الوظائف في أجهزتها العاملة المدنية والعسكرية والصناعية وغيرها ، فلا يمكن على سبيل المثال أن تحقق قطر توطين الصناعة بشكل عام وأعني القطاع الخاص الصناعي ، إذا لم تنجح هي في تقطير وظائف الصناعات التي تملكها كاملة أو شبه كاملة أو مناصفة .

فالدولة عليها أن تتبنى عن طريق الدراسة التي نطالب بها ، خطة وطنية لتقطير الوظائف في الصناعات الكبرى ، فلا يجوز أن يمر عقدان أو ثلاثة عقود على انشائها وانتاجها ، وما تزال نسبة القطريين متدنية إلى الحد الذي ذكر (أقل من ٢٥٪) في بعض الصناعات ، وفي حدود ٢٠٪ بصورة عامة . وبنسبة نمو سنوي عام لا تتعدى ١ر٪ مقابل ٣٪ لغيرهم من الإجمالي ، وعدد المنضمين سنوياً لا يتعدى ٢٠ شخصاً خلال السنوات الست الماضية في خمسة مصانع .

فلابد من التدخل ، فلو افترضنا أن الخطة تلزم الشركات الصناعية نمواً سنوياً مقبولاً من العاملين القطريين بواقع ١٤٠ عاملاً بأقل تقدير في المصانع السبعة العاملة بواقع ٢٠ عاملاً سنوياً لكل مصنع ، لأصبح مجموع القطريين خلال عشر سنوات يمثل بأقل تقدير ٥٠٪ ، وربما زادت النسبة إلى ٧٠٪ في بعض المصانع كالمصفاة والحديد والصلب والأسمدة والبتروكيماويات أقدم أكبر المصانع في الدولة .

وأرى بأن المصانع أو الشركات بإمكانها إدارة شئون أفرادها وشئون ماليتها ضمن مقار تؤسسها في مدينة الدوحة لتشجيع النساء القطريات من دخولها ، إداريات ، وخاصة أن أعداداً كبيرة تتخرج سنوياً من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر ينتظرن العمل .

وأن الشركات الصناعية لابد أن تلزم بالصرف على إعداد القطريين وتدريبهم ، وأن المكسب النهائي لهذه المشروعات الصناعية في إعداد الموارد البشرية وليس فقط في الأرباح المالية المباشرة ، وأن غرض التنمية الصناعية كما ذكرنا في مقدمة البحث خلق فرص عمل للمواطنين كماً ونوعاً لتمويل المجتمع والأفراد المنتمين إليه إلى منتجين ومشاركين ومبتكرين ومبدعين في المجال الصناعي مباشرة أو غيره من الميادين الإبداعية لتحقيق رفاهية ورقي المجتمع .

الهوامش

(١) محمد علي الكبيسي ، القوى العاملة في قطر ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد ١٣ ، ١٩٩٠ ، ص ٣٨ .

(٢) كلثم علي الغانم ، السكان والقوى البشرية في المجتمع القطري ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٢ .

(٣) دولة قطر ، المجلس الأعلى للتخطيط ، السكان والقوى العاملة - الملف الإحصائي ، الجدول (٤) ، ١٩٩٤م .

(٤) دولة قطر ، وزارة شؤون الخدمة المدنية والاسكان ، التقرير الإحصائي السنوي ، ١٩٩٩ ، ص ٨٤ .

(٥) دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المشتغلون في القطاعين الحكومي والمختلط ، العدد السادس ، ١٩٩٨ ، ص ٦٢ .

(٦) دولة قطر ، مجلس التخطيط ، التعداد العام للسكان والمساكن (١٩٩٧) ، فبراير ١٩٩٩م، ص ٧٣ .

(٧) المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٨) كلثم علي الغانم ، المرأة والتنمية في المجتمع القطري ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٩٥ ، الكويت ١٩٩٩م ، ص ١٤٣ .

(٩) دولة قطر ، التعداد العام للسكان والمساكن ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

(١٠) باقر النجار ، سياسات التوظيف في الشركات النفطية بدول الخليج ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٨ ، أكتوبر ١٩٨٦م ، ص ١٣٨ .

(١١) عبد الله السهلاوي ، ندوة علمية بعنوان " العمالة الوطنية في الصناعة القطرية " ، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، ديسمبر ١٩٩٤م .

(١٢) نظام عبد الكريم الشافعي ، صناعات القطاع الخاص في دولة قطر ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ويلز ، سوانزي ، ١٩٨٩م .

(١٣) لننظر مثلاً في المسح الصناعي الأخير لسنة ١٩٩٩ ، حيث تختفي العمالة القطرية بالتمام تقريباً عن تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث عددها يتجاوز ٢٠٠٠ منشأة .

(١٤) علي صالح الصالح ، البعد الاقتصادي للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، الأمانة العامة ، الرياض ، العدد ٣٤ ، ١٩٩٤ ، ص ٣٧ .

(١٥) تيسير الرداوي ، ندوة علمية بعنوان " العمالة الوطنية في الصناعة القطرية " ، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، ديسمبر ١٩٩٤ .

(١٦) بحلول عام ٢٠٠٤ تكون جميع الشركات الصناعية الجديدة حسب الجدول ، بالإضافة إلى التوسعات في القديمة منها تكون وصلت إلى الطاقات الانتاجية المخطط لها . مثال ذلك ، انتاج حوالي ١٨ - ٢٠ مليون طن من الغاز المسال ، انتاج حوالي ١٣٠ ألف برميل يومياً من المنتجات البترولية ، مضاعفة الانتاج في مصانع الأسمدة والبتروكيماويات والحديد والاسمنت . فنتوقع كما تتوقع دراسات اقتصادية أن تصل قيمة الانتاج الصناعي بأقل تقدير إلى الرقم ١٢ مليار دولار . من بين هذه الدراسات نشرة MEED الاقتصادية ، تقارير البنك الدولي ، وتقارير المؤسسة القطرية للبترول .

المراجع

- اعتماد علام وآخرون ، التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩٥ .
- الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٠ - ١٩٩٦.
- باقر النجار ، سياسات التوظيف في الشركات النفطية بدول الخليج ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٨ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٨٧ - ١٤٣ .
- تيسير الرداوي ، العمالة الوطنية في الصناعة القطرية ، ندوة علمية لكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، ديسمبر ١٩٩٤ .
- دولة قطر ، التعداد العام للسكان والمساكن (١٩٩٧) ، مجلس التخطيط ، فبراير ١٩٩٩م .
- دولة قطر ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المشتغلون في القطاعين الحكومي والمختلط ، أعداد مختلفة ٩٢ - ١٩٩٩م .
- دولة قطر ، النشرة الصناعية ، إدارة التنمية الصناعية ، وزارة الطاقة والصناعة ، أعداد مختلفة (٩٧ - ١٩٩٩) .
- دولة قطر ، المسح الصناعي ، الجهاز المركزي للإحصاء (مجلس التخطيط) ، أعداد مختلفة (٨٠ - ١٩٩٩) .
- دولة قطر ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للإحصاء (مجلس التخطيط ، أعداد مختلفة (٨٠ - ١٩٩٩) .
- دولة قطر ، المؤسسة العامة القطرية للبترول ، تقارير لسنوات مختلفة (١٩٨٥ - ١٩٩٧).
- دولة قطر ، دليل المشروعات الصناعية حتى ١٩٩٦ ، إدارة التنمية الصناعية ، الدوحة ١٩٩٧.

- دولة قطر ، المجلس الأعلى للتخطيط ، جداول إحصائية عن السكان والقوى العاملة في دولة قطر، الدوحة ١٩٩٦ .
- دولة قطر ، التقرير السنوي ، وزارة الخدمة المدنية والاسكان ، الدوحة ١٩٩٩ .
- سليمان القدسي ، سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، سلسلة محاضرات ٢٢ ،١٩٩٨.
- عبد الله حمد العطية ، تنمية الموارد البشرية والغاز الطبيعي ، محاضرة في جامعة قطر ، ديسمبر ١٩٩٨ .
- عبد الله السهلاوي ، العمالة الوطنية في الصناعة القطرية ، ندوة علمية لكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، ديسمبر ١٩٩٤ .
- علي خليفة الكواري ، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، ١٩٨٥ .
- علي صالح الصالح ، البعد الاقتصادي للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون ، الرياض ، العدد ٣٤ يونيو ١٩٩٤ ، ص ١٣ - ٣٨ .
- كلثم علي الغانم ، السكان والقوى البشرية في المجتمع القطري ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩٦ .
- كلثم علي الغانم ، المرأة والتنمية في المجتمع القطري ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، ص ١٢١ - ١٥٥ ، العدد ٩٥ ، ١٩٩٩م .
- محمد علي الكبيسي ، القوى العاملة في قطر ، رؤية بنائية وتحليل تتبعي ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد ١٣ ، جامعة قطر ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧ - ٥٧ .
- مصنع قطر الوطني للاسمنت ، التقرير السنوي ، ١٩٩٩/٩٧ ، الدوحة .

- مصنع قطر للحديد والصلب ، مجلة الصلب ، الدوحة ، أعداد مختلفة .
- نظام عبد الكريم الشافعي ، التنمية الصناعية في قطر والخليج ، المركز الأكاديمي ، الدوحة، الطبعة الثانية ١٩٩٩م .
- نظام عبد الكريم الشافعي ، العمالة الوطنية في الصناعة القطرية ، ندوة علمية لكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، ديسمبر ١٩٩٤م .
- نظام عبد الكريم الشافعي ، الصناعات التحويلية ، موسوعة المعلومات القطرية ، جامعة قطر ، كلية الإنسانيات ، ١٩٩٨ ، ص ٤٠٩ .
- تقارير اقتصادية متنوعة : نشرة MEED الاقتصادية ، البنك الدولي ، المؤسسة العامة القطرية للبترول ، بنك قطر المركزي ، بنك الخليج الدولي .

{ بسم الله الرحمن الرحيم }

استبيان للتعرف على خصائص قوة العمل المواطنة في مدينة مسيعيد الصناعية

نرجو التكرم بالإجابة على النقاط المطلوبة . كما أننا نحيطكم علماً بأن البيانات الواردة في الاستبيان لا تستخدم إلا لأغراض البحث .

- مكان العمل (المصنع): .....
- تاريخ الانضمام : .....
- نوع العمل : إداري ..... فني ..... عامل .....
- هل تغيرت نوعية عملك : نعم ..... لا .....
- هل تفكر في تغييرها : نعم ..... لا .....
- السبب الرئيسي للتغيير إن كان : (١) .....

(٢) .....

- أين تفكر الذهاب إليه : .....
- الحالة الاجتماعية : ..... العمر : .....
- أين تسكن : .....
- لماذا ليس مسيعيد : (١) .....

(٢) .....

- ما درجة استفادتك من المزايا الترفيهية التابعة لمصنعك أو الموجودة في مسيعيد :

عالية : ..... متوسطة : ..... ضعيفة : ..... لا توجد : .....

- ما الصعوبات التي تواجهك وأنت تعمل في المصنع (إذا وجدت) :

(١) .....

(٢) .....

(٣) .....

- هل تشجع اخوانك أو ابناءك للعمل في مسيعيد : نعم ..... لا ..... ولماذا :

(١) .....

(٢) .....